مجلـــــة الآداب للعلوم الإنســـانيـــة
المجلد السابع العدد الثاني، ديسمبر 2024،
ص ص51- 80
Arts & Humanities Journal
Vol. 7, Issue no. 2, December, 2024,
pp.51-80

Issn (النسخة المطبوعة): 3006 -7561 Issn (النسخة الالكترونية): 3006 -757X

دلالة العلامة الإعرابية على قصد المتكلم

الدكتور أحمد لطف عبدالله قائد البريهي

أستاذ اللغة والنحو المشارك في كلية العلوم التطبيقية– جامعة إب– اليمن

Dr.ahmedburaihi@gmail.com 00967772495227

تاريخ استلام البحث: 21/ 8/ 2024 تاريخ قبوله للنشر: 5/ 9/ 2024

دلالة العلامة الإعرابية على قصد المتكلم

د. أحمد لطف عبدالله قائد البريهي

أستاذ اللغة والنحو المشارك في كلية العلوم التطبيقية– جامعة إب– اليمن.

ملخص البحث

تناول هذا البحث (دلالة العلامة الإعرابية على قصد المتكلم)، بنماذج مختارة تثبت الظاهرة ولا تستقصي الشواهد، وهذه النماذج مما هو متداول وثابت، مصدره الاستعمال أو الرواية ضمن المنجزات الكلامية، ويطرد القياس عليها، وتشمله لسانيات الكلام. ومن خصائص هذه النماذج أنها مما اتحد تركيبا وتغيرت في كلمة منه أو في كلمتين بعض علامات الإعراب رواية، أو جاز تعدد أوجهه النحوية، بحسب قواعد النحو، وتغير بتغير تلك العلامات معنى الكلام ودلت على قصد المتكلم، مقتصرا على الحركات الإعرابية الظاهرة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها هي: للعلامة الإعرابية أثر كبير في الدلالة على قصد المتكلم وهي في مقامات أخرى يعد وجودها فاصلا في الدلالة على القصد، ولا يقوم مقامها قرينة أخرى. وتحتمل العلامة الإعرابية لبعض الكلمات داخل التركيب الكلامي توجيهين إعرابيين أو أكثر، بحسب ما تتيحه القواعد النحوية، وإدراك قصد المتكلم يعتمد على الإحاطة المسبقة من قبل طرفي الخطاب بهذه التوجيهات الدقيقة التي تفترضهما قبل حصول الخطاب، وهي التي تسمى الكفاءة اللغوية. ما يؤثر سلبا في إدراك قصد المتكلم بالعلامة الإعرابية هو التفاوت بين المتكلم والمتلقي في الكفاءة اللغوية، فالاقتصار على احتمالات إعرابية وإغفال أخرى هو مظنة انعدام الفهم، وهو غاية التواصل الكلامي.

الكلمات المفتاحية: دلالة، علامة، إعراب، قصد المتكلم.

Case Ending Infelctional Marker Semantic Impact on Speaker's Intention

Dr. Ahmed lutf Abdullah Qaid Al.buraihi

Associate Professor of Language And Syntax, College of Applied Sciences, Ibb University, Yemen.

Abstract

This study investigates the significance of inflectional markers in conveying the speaker's intention, using selected models that demonstrate this phenomenon without exhaustively examining the evidence. These models are common and consistent, sourced from usage or narration within linguistic accomplishments, and resist rigid analysis. These models are characterized by being evolved structurally and can change in a word or two, altering the inflectional markers or allowing for multiple interpretations. Changes in these markers can alter the meaning of speech and indicate the speaker's intention, focusing on overt case ending inflectional markers. The study main findings that case ending inflectional markers had a significant impact on conveying the speaker's intention. Declensions for some words within linguistic structures can bear one or more grammatical directions. Understanding the speaker's intention relies on the prior understanding by both parties of these precise directions, assumed by them to be surrounding them before the discourse takes place, known as linguistic competence. A negative factor affecting the understanding of the speaker's intention through morpho-syntactic inflectional markers was the discrepancy in linguistic competence between the speaker and the listener. Restricting oneself to certain suntactic possibilities while neglecting others is presumed to hinder comprehension, which is the ultimate goal of verbal communication.

Keywords: Significance, Marker, Parsing, Speaker's Intention.

المقدمة

لا بد للمتكلم أن يكون على وعي ودراية بالكلام الذي يصدر عنه، وأن يكون هذا الكلام مقصودا، وعلى المتلقي أن يدرك هذا القصد، فنجاح العملية التواصلية بين طرفي الخطاب مرهون بكفاءتهما وأدئهما اللغويين، ومن الكفاءة والأداء إدراك ما تختص به اللغة المتحدث بها، واستيعاب دقائق مسائلها التركيبية الداخلية، كالعلامات الإعرابية وما يترتب عنها، وما يحيط بالموقف الكلامي من ملابسات الخطاب الخارجية تداوليًا، فكلها تتضافر لتحقيق المعنى والقصد.

وقد اهتم علماء العربية، قديمًا وحديثًا، بالعلامة الإعرابية اهتمامًا كبيرًا؛ لما لها من أثر بيّن في دلالات كثير من الجمل العربية وتماسك أجزائها، وأثرها في منع اللبس وإيضاح المعنى، وبإدراك علماء النحو القدماء لهذه الأهمية فقد بنوا النحو العربي بناءً يراعي هذه العلامات، وعلى الرغم من أن اهتمامات النحو كثيرة، فإن الإعراب والعلامات الإعرابية طغت على الاهتمامات الأخرى، حتى كاد النحو أن يكون هو الإعراب.

يفترض الباحث أن للعلامات الإعرابية أثرًا بيّنًا في كثير من التراكيب اللغوية، وقد يتوقف عليها فهم المعنى والوصول إلى قصد المتكلم؛ فقد يتفق التركيب الكلامي صرفًا وتركيبًا ومعجمًا، ولا يكون في هذا التركيب غير متغير واحد في كلمة منه أو أكثر هو العلامة الإعرابية، بحسب اختلاف الرواية، أو بما تتيحه قواعد اللغة من توجيهات إعرابية مختلفة.

ولإثبات هذه الفرضية اعتمد الباحث نماذج لما اتحد تركيبًا وتغيرت في كلمة منه أو في كلمتين علامة الإعراب الدالة على قصد المتكلم، وهذه النماذج التي يسري عليها هذا التغيير ثابتة بالرواية، أو بسعة القواعد النحوية، وهي نماذج مستعملة وصالحة للتعميم، وليست حبيسة ذاتها، بل هي صالحة لاستبدال مفرداتها، واستعمال تراكيب على منوالها في مقامات مختلفة وكثيرة.

إن من أسباب اختيار هذا الموضوع هو ما وجده الباحث من تحامل على العلامات

الإعرابية وصل إلى إنكار أثرها في إيضاح المعنى، فلا يخفى إنكار دلالة العلامات الإعرابية على المعنى من قبل بعض المحدثين تبنّيا لآراء شاذة قديمة، عملوا على تضخيمها ومحاولة التأصيل لها، ولا يعني ذلك الحط من بعض الدراسات التجديدية العلمية والمنصفة في هذا المنحى. فكان هذا العمل ردًا ضمنيا على ذلك الإنكار، يقوم على بيان أثر العلامة الإعرابية في فهم قصد المتكلم في الجمل التي تتغير دلالتها بتغير العلامة الإعرابية. ومن الأسباب كذلك، الإسهام في توظيف الدرس اللساني الحديث في دراسة قضية من قضايا النحو العربي، استفادة مما أفرزته الدراسات اللسانية من مناهج ونظريات.

وتبرز أهمية البحث في تناوله قضية تتصل بالعلامات الإعرابية التي لا تخفى أهميتها في النحو العربي، وانعكاس ذلك على فهم القرآن وعلوم اللغة والشريعة، وفهم قصد المتكلم الذي هو غاية العملية التواصلية، والدرس اللساني.

وقد أثار البحث عددًا من التساؤلات التي حاول الإجابة عنها، وهي: ما المقصود بدلالة العلامة الإعرابية؟ وهل للمتلقي أن يستدل بها على قصد المتكلم؟ وكيف تكون دالة على قصده؟ وكيف تتغير العلامة الإعرابية في كلمة واحدة أو أكثر في التركيب الواحد؟ وما الأثر المعنوي الذي يحدثه هذا التغيير؟

أما المنهج الذي اعتمد عليه الباحث فهو المنهج الوصفي بآليته التحليلية، فطبيعة البحث قائمة على وصف التراكيب المتعلقة بالموضوع، وتحليلها، إضافة إلى المنهج المعياري منهجًا مساعدًا في تحليل التوجيهات النحوية المتعلقة بالبحث.

أَمَّا الدراسات السابقة التي تناولت العلامة الإعرابية وأثرها في المعنى فهي كثيرة ومتنوعة، لكن الباحث لم يجد بحثًا تناول دلالة العلامة الإعرابية على قصد المتكلم مقتصرًا على ما اتحد تركيبًا واختلفت بعض أجزائه إعرابًا، حيث كانت ركيزة البحث هي العلامة الإعرابية، وكيف تكون دالة للمتلقي على قصد المتكلم.

أما الأبحاث والرسائل التي تناولت تعدد التوجيهات النحوية بصورة عامة، بتأثير قصد المتكلم، فتختلف عن هذا البحث بأنها انطلقت من قصد المتكلم وجعلت أثر قصده منطلقا

لمعرفة هذه التوجيهات، منها للتمثيل: قصد المتكلم وأثره في تعدد التوجيه النحوي والإعرابي سورة المدثر نموذجا. وهو بحث منشور في حوليات كلية اللغة العربية بالزقازيق– جامعة الأزهر، مج2، ع30، 2010، للباحث عبدالله النغيمشي، وموضوعه عام في التوجيهات النحوية ومحدود المدونة. وقصد المتكلم وأثره في الأحكام النحوية في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير، للباحثة: ساكر سمية، في جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019م، تناولت أثر قصد المتكلم في الأحكام النحوية من رتبة وأسلوب وتقديم وتأخير.

وقد انتظم البحث في تمهيد وثلاثة مباحث، إضافة إلى المقدمة والخاتمة، على النحو الآتي:

التمهيد: تناول مقاربة المصطلحات المهيمنة على العنوان: (الدلالة، والعلامة، والإعراب، والقصد).

المبحث الأول: العلامات الإعرابية وقصد المتكلم. تناول العلامة الإعرابية بين العامل والقصد، وكيف تكون العلامة دالة على قصد المتكلم.

المبحث الثاني: دلالة العلامات الإعرابية على قصد المتكلم بالاحتمالات الإعرابية. تناول ما تتيحه القواعد النحوية من احتمالات إعرابية للكلمة داخل التركيب الواحد، والاستدلال على قصد المتكلم، بما تحققه تلك العلامات التي تقبل الرواية والقواعد اللغوية تغييرها.

المبحث الثالث: دلالة العلامات الإعرابية على قصد المتكلم، كما جاءت به الرواية. تناول ما اتحد تركيبه واختلفت علامات إعراب بعض ألفاظه رواية، وأثره في فهم قصد المتكلم.

التمهيد: مقاربة المصطلحات (الدلالة، والعلامة، والإعراب، والقصد)

1- الدلالة

حوت المعاجم اللغوية دلالات مختلفة لمادة: (د ل ل)، من ذلك ما جاء في اللسان: "دلّهُ على الشيء يدلّه دلًا ودلالة فاندلّ: سدده إليه، ودللته فاندلّ...وَقَدْ دَلَّه عَلَى الطَّرِيقِ يَدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة، وَالْفَتْحُ أَعلى" (ابن منظور، 1414هـ، 248/11، الفيروزآبادي، 2005، 1000)، وفي مختار الصحاح: "الدليل ما يستدل به، والدليل الدال، وقد دلّه على الطريق يدلُّه بالضم دلالة، بفتح الدال وكسرها" (الرازي، 1999م، 106). فالدلالة مصدر، تنتج عن الدال، فلكل دال دلالة، فهي بمعنى الإرشاد. وللألفاظ المعجمية دلالات وضعية، فمتى أطلق اللفظ فهم معناه، ويكون المعنى المراد من اللفظ إما مطابقا أو ضمنيا أو لزوميا (الفاخوري، 1985م، 55).

وأما اصطلاحًا فهي: "على ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة: أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر...والشيء الأول يسمى دالًا والشيء الآخر يسمى مدلولًا. والمراد بالشيئين ما يعمّ اللفظ وغيره" (التهانوي، 1996م، 787/1)، ثم ذكر التهانوي أنواع الدال والمدلول التي أوصلها إلى أربعة أنواع؛ الأول: يكون الدال والمدلول لفظًا، كأسماء الأفعال الموضوعة لألفاظ الأفعال على رأي. والثاني: يكون الدّال لفظًا والمدلول غير لفظ، كـ(زيد). والثالث: كالخطوط الدّالة على الألفاظ. والرابع: كون كلّ منهما غير لفظ، كالعقود الدّالة على الأعداد" (التهانوي، 1996م، 787/1).

والعلاقات الدلالية التي تحكم الجمل على ضربين: العلاقات المرجعية (التوسمة)، وعلاقات المعنى (القصدية)، فالأولى تقوم على الإحالات، والأخرى على الاستعمال (مجموعة من المؤلفين، 2004، 154)، وأقوال المحادثة إذا كانت تتجه إلى المتكلم، فإنها تعمل على تحديد الشروط التداولية للخطاب المؤهل الذي يجعل المتكلم مقبولا (مجموعة من المؤلفين، 2004، 134).

2- العلامة

العلامة لغةً: "ما جعلته علمًا للشيء" (الفراهيدي، 152/2)، و"والعلامة والعلم: شيء يُنصَب في الفلوات تهتدي به الضالة" (ابن سيده، 2000، 176/2) ومن معانيها: السمة، فعَلِم بمعنى: وسَم. ورجل مُعلَّم، إذا علم مكانه في الحرب بعلامة، وعلّمتُ عِمّتي إذا لثتها على راسك بعلامة تعرف بها عمتك (ابن منظور، 1414هـ، 416/2)، ومن مجموع المعاني المعجمية نجدها تعود إلى معنيين؛ الأول: ما يوضع من الأشياء للهداية والدلالة والإشارة، والثاني: ما وضع على الإنسان أو غيره سمةً ليعرف بها.

وفي الاصطلاح: "ما يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم" (اللبدي، 1985، 160)، ومن أشمل تعريفات العلامة أنها: "إشارة منطوقة أو مكتوبة، تعبر عن تقرير منشئ الكلام للعلاقة بين معاني المفردات حسب ما يريد، ثم إن تلك العلامات هي في الوقت نفسه تدل السامع والقارئ على تلك العلاقات التي أرادها منشئ الكلام" (جبل، 2000، 139). وهذا التعريف يجسد العلاقة بين العلامة الإعرابية والمتكلم بصورة واضحة؛ فهي إشارات تدل على مراد المتكلم وقصده، وهو من يتحكم بها ويربط المفردات ببعضها لتحقيق المعنى.

وقد فلسف ابن الأنباري الإعراب والبناء بقوله: "الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ" (الأنباري، 1999، 21)، وقول ابن الأنباري هذا يفرق بين الإعراب والبناء والحركات (العلامات)، فتكون هذه الحركات للدلالة عليهما فقط، فالحركات الإعرابية في أواخر الألفاظ علامات تحيل إلى معنى يدرك بالعقل، وليس للحركات بذاتها لفظا هذا المعنى.

ولم تعد العلامات الإعرابية من جملة الأصوات التي تتألف منها الكلمات، وليست وحدات معجمية تحمل معانٍ معجمية، أو تؤلف مع غيرها كلامًا نحويًّا، ولم يبق غير كونها علامات زائدة عن الكلمات يدل وجودها في أواخرها داخل التركيب على معانٍ يكشفها السياق، وتحدد بعض وظائف الكلمات في التراكيب اللغوية، فهي سمات لسانية تعارف عليها متكلمو اللغة (مجموعة من المؤلفين، 2000، 84، 85).

3- الإعراب

من معاني (أعرب) في اللغة: أفصح القول والكلام" (الخليل، 128/2). و"الإعراب بالكسر: الإبانة والإيضاح عن الشيء" (الفيروزآبادي، 2005، 3335/3)، فقولهم أعرب الرجل عن نفسه إذا بيّن وأوضح (ابن فارس، 1997، 776/1). ويأتي الإعراب بمعنى التغير، من قولهم عربت معدة الفصيل، إذا تغيرت، والإعراب كذلك تغير يلحق أواخر الكلم (الأنباري، 1999، 18). وبذلك تتلخص دلالة أعرب في اللغة، مما هو متصل بموضوع البحث، في الإبانة. والتغيير.

والإعراب في اصطلاح النحاة، هو: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" (ابن جني، 1429هـ، 136/1)، وقيل: "التفريق بين المعاني في الفاعل، والمفعول، والنفي، والتعجب، والاستفهام" (ابن فارس، 1999، 766/1). والإعراب يلزم التراكيب، وليس الألفاظ المفردة (الرضي، 1975، 17/1)، فالألفاظ قبل تآلفها في جمل لا إعراب لها.

وتُكوِّن علاماتُ الإعراب ألقابَ الإعراب، فالألقاب هي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم. وعلامات الرفع ثلاثة أشياء: الضم والألف، والواو. وعلامات النصب أربعة: الفتح. والكسر. والألف. والياء. وعلامات الجر ثلاثة أشياء: الكسر، والفتح، والياء (الرضي، 1975، 24/1، الشمسان، 2010، 70-71). وقد أُحصيت العلامات؛ حركات وحروف، فكانت خمس عشرة علامة هي: "الضمة والواو، والألف والنون للرفع، والفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون للنصب، والكسرة والفتحة والياء للجر، والسكون وحذف حرف العلة وحذف النون للجزم" (عبداللطيف، 2001، 155).

والعلامات الإعرابية قرينة من القرائن الدالة على المعنى، تستقل به في سياقات كثيرة، و"ظاهرة الإعراب ينبغي أن تختص بعلاماتها الدالة عليها؛ إذ هي قرينة من القرائن التي تعين على جلاء المعنى في الجملة" (غبداللطيف، 2001، 146). فالإعراب بمفهومه الجامع مرتبط بالمعنى ارتباطًا وثيقًا؛ ولأنه يتجزأ بالألقاب والعلامات، فإن كل علامة من علامات الإعراب تؤدي معنى مناطًا بها يعرف من بنية التراكيب والوظائف النحوية للكلمات، والإعراب والمعنى يتجاذبان في كثير من المنظوم والمنثور، بحسب ابن جني (ابن جني، 1429هـ، 258/3)، ويقول ابن فارس: "فأمّا الإعراب فبه تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين" (ابن فارس 1999، 143).

4- قصد المتكلم

كلام المتكلم مرهون بإرادته وقصده وإلا فلا يعد كلاما وإن صادف فهما من المتلقي (عبدالرحمن، 1998، 214)، وغاية الكلام الفهم والإفهام، وقصد المتكلم في اللغة: استقامة الطريق، والوسط والاعتدال في الأمور، والتوجه إلى الشيء، وإتيان الشيء (ابن دريد، 1987، 656/2).

أما في الاصطلاح: "فعل خطابي لذات تمارس وعيها بذاتها وبما حولها من خلال تلفظاتها، وطريقتها الخاصة في بناء الخطاب" (الطوانسي، 2003، 76)، أو هو: "استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه" (عبدالرحمن، 1998، 103).

وقد كان قصد المتكلم من كلامه/خطابه موضع اهتمام علماء اللغة والأصول العرب الذي أراده قائله، وأخرجوا علمًا متكاملًا اسموه علم المقاصد. واشترطوا حصول قصد المتكلم وفهمه، فقالوا: "لا يكون الكلام كلاما حتى تحصل من الناطق إرادةُ توجيهه إلى غيره، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعد متكلما حقا" (عبدالرحمن، 1998، 214، البريهي، 2024، 175).

ولتوطيد الثقة بين المتلقي والكلام افترض اللسانيون كفاءة المتكلم من حيث اللغة، فالمتكلم في نظر تشومسكي متكلم مثالي يتقن لغة مجتمعه إتقانًا تامًا لا يلحن فيها، كما هو المتلقي، ولا يعاني من تشتت ذهني ولا خلل في ذاكرته، وعلى السامع معرفة قصد المتكلم وتحديد أبعاده مستعينًا بالمقال والمقام (العبيدان، 2000، 271). فالكلام ذو معنى ظاهر وآخر خفي، وللإحاطة بهما وجب معرفة قصد المتكلم.

وليست كفاءة طرفي الخطاب وأداؤهما اللغويين من يوصل إلى قصد المتكلم من غير تحريف، فهناك ملابسات الخطاب، أو الكفاءة التداولية التي ينبغي أن يحيطا بها، وقد تناول (موريس) عددًا من التأويلات التداولية للسيميائية ودرس التواصل اللفظي، فقرب بين اللسانيات والسيمياء، وجعل إطار السيمياء ثلاث مستويات: التركيب، والدلالة، والتداولية. والمستوى الأخير، عنده، حقق ما لم يحققه السابقان، خاصة ما يخص العلاقة بين العلامات ومستعمليها (لوشان، 2000، 56، وبوقرة، 2019، 166)، وهذا المستوى

يتضمن في الجانب التواصلي طرفي الخطاب، وقصد المتكلم، فالتداولية تعالج العلاقة بين اللغة ومستعمليها، وهذه الوظيفة جزء من الوظيفة العامة التي تشغلها السيميائية. واعتمدت التداولية القصدية مبدأ أساسيا لفهم الكلام وتحليله وربطه بالسياق الذي يقال فيه؛ لمنع تعدد التأويلات (العبد، 1995، 280).

إن قصد المتكلم يؤثر في اختياره الكلمات وترتيبها وتحديد وظائفها النحوية في التركيب، واختيار العلامة الإعرابية التي تناسب هذه الوظيفة وتدل عليها، إذ هي: "قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة، وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة" (صحراوي، 2003، 200).

ولأن الدراسة مقتصرة على استدلال المتلقي على قصد المتكلم من كلامه بالعلامات الإعرابية، لفهم المعنى، فبيان معنى القصد مفهومًا دلاليًا ضروري لفهم ما نريد من قصد المتكلم بدلالة تلك العلامات. والصلة قائمة بين العلامات ومستعمليها في الموقف الكلامي لبيان المعنى، هو ما جعل اجتماع الدلالة والعلامة والتركيب في البحث إضافة إلى قصد المتكلم.

إن سلطة القصد في المنطوق والمكتوب ثابتة على الرغم من أن الكلام هو ذاته قبل معرفة القصد وبعده، وقد أجاب، فما يقوله الإنسان أو يكتبه هي موضوعات موجودة في العالم، مثل أي موضوعات أخرى، لكن قدرتها على التعبير تكون مستمدة من قصدية الفعل، وليس من قدرة ذاتية لها (سيرل، 2004، 16)، فالألفاظ اللغوية إذن تظل قاصرة عن أداء المعنى بدون القصد، وهذا ما يجعل له هذا القدر من الأهمية.

المبحث الأول: العلامات الإعرابية وقصد المتكلم

1- العلامة بين العامل والقصد

أخذ تحديد العلاقة بين العلامة الإعرابية والقصد منحى جدليًا بين النحويين أساسه حقيقة هذه العلامة؛ أهي أثر للعامل أم تابعة لغرض المتكلم وقصده؟ وقد ذهب كثير من النحويين إلى أن العلامة الإعرابية أثر للعامل، فإذا كانت محدثة بالعامل، فهي بذلك تكون

أثرا لفظيا، وإذا كانت تابعة لغرض المتكلم وقصده، فتكون أثرا معنويا. ويرى أغلب النحاة أن هذه العلامات أثر لفظي يحدثه العامل (المبرد، جس، 80/4)، وهذا مذهب النحاة القدماء، فالعامل يحدث العلامة الإعرابية والعلامة أثر له (الجرجاني، 1972، 12).

لقد قام النحو العربي على فكرة العامل، وأثره في وجود العلامات الإعرابية، الدالة على المعاني المزيلة للبس، مما يعني أن فكرة العامل فكرة تعليلية لحركات الإعراب، وقد نشأت مع النحو وتطورت بتطوره، ولذلك كان من تعريفات الإعراب أنه: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة" (ابن هشام، 1979، 39/1)، والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة، وكل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل" (الكفوي، دس، 616)

لكن نسبة الفعل إلى العلامة الإعرابية من باب نسبة الفعل إلى الآلة في لغة العرب وهي سبب فيه، وليست العلامات هي المحدثة للعلامات، فتقول: قطعتُ السكين، كما تقول: قطعتُ بالسكين (عرفة، 1937، 88). ومن فوائد ربط العامل بها أنه يزيد من ترابط وحدات الجملة ويوثق الصلة بين أجزاء الكلام، ومن المعلوم أن مدار الدرس اللساني هو العلاقات التركيبية بين أجزاء الجمل والنصوص منذ أن أرستها البنيوية، "فمضامة اللفظ للفظ هذه، هي النظام اللغوي بأوسع معانيه، إذ ليس كل لفظ بوسعه أن ينظم اللفظ المخصوص إلى لفظ مخصوص بهيئة مخصوصة وترتيب مخصوص وعلامة مخصوصة، وهذا هو جوهر تركيب الجملة أو تأليفها، والعرف اللغوي العام هو الذي يصنع هذه القواعد" (عبداللطيف، 2001، 171). ولنا أن نوظف علاقة العامل بالعلامة الإعرابية وعلاقتها بقصد المتكلم، بما يزيد من ترابط الوحدات اللغوية.

وقد كان ابن جني واعيًا بهذه القضية التي قد تلتبس على بعضٍ، فنسب العمل إلى المتكلم، فهو من يرفع وينصب، وأما العوامل فهي أسباب لهذا العمل، يقول: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما

هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح" (ابن جني، 1429هـ، 1/109-110).

ولا يفهم من كلام ابن جني إنكار الإعراب وضوابطه، فيكون من حق المتكلم وضع العلامة كيفما اتفق، وإنما يختار في الكلام الذي يناسب المعنى الذي قصده وتصوره وفق القواعد النحوية، وهو المنهج الذي سار عليه، "ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة، لكان يدعو إلى فوضى اللغة" (عمايرة، 1998، 67). وفي هذا المعنى يقول الرضي: "اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها، لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه صار أحد جزئي الكلام" (الرضي، 1975، 1/21).

فالقول بأن هذه العلامات أثر لقصد المتكلم مفاده أن الإعراب لا يحصل إلا تبعًا لما يريد المتكلم أن يوصله إلى السامع من معان، ومن ثم فإن الإعراب تابع للغرض والقصد، فالمتكلم هو من يركب الألفاظ التي تحقق المعنى الذي يريد (عمايرة، 1998، 66، البنا، 1979، 15).

إن دخولها في إطار العلامية يجعلها خاضعة للتأويل، إذ يرى موريس أن "شيئا ما لا يكون علامة إلا لأنه يؤول بوصفه علامة لشيء ما بواسطة مؤول ما" (موريس، 1988، 18). وهي هنا داخلة في العلامات اللسانية، مصنفة في التواصل الكلامي، تؤدي وظيفتها العلامية المتواضع عليها تعرف بها وتساهم في تحقيقها علاقات تركيبية مختلفة، وتكون هي في سياقات مختلفة أبرزها وأكثرها دلالة على ما يقصده المتكلم. فهذه العلامات تنتج عن الأفكار الذهنية، وليست أشياء مجسدة مرئية، وهي بذلك عمل قصدي.

ولا يدرك العلامة اللغوية إلا مستعمل اللغة، وهو الأعلم بتأويلها، فهي جزء من تلك اللغة القائمة على ضوابط وقواعد يعيها مستعمل اللغة ويعرف إحالتها (مجموعة من

المؤلفين، 2004، 41) والعلامات الإعرابية، في الكلمة لها معنى محدد، يعلمه مؤول العلامة. فالكلمة القابلة للعلامة الإعرابية لا اختيار للمتكلم في أن يوردها على هيئتها صوتا وصرفا، لكن له اختيار الحركة على آخرها رفعا ونصبا وجرا، وهذا الاختيار لا يعني الحرية المطلقة لنطق الحركة التي يريد فيجر الفاعل ويرفع المجرور، ولا يعني القدرة على نطق الحركة التي يريد، فإن ذلك سهل ميسور؛ لأنه داخل تحت قدرته، وإنما الاختيار المضبوط بالقواعد فهو إن جعلها في التركيب فاعلا أو مبتدأ أو نائب فاعل رفعها، وإن جعلها مفعولا نصبها، وإن جعلها مضافا جرها، وهكذا.

2- العلامة الإعرابية دالة على القصد

رافق نضوج علم النحو تعليل قواعده ومسائله وقضاياه، وقد أوغل النحاة في تعليل مسائل النحو حتى أنهم لم يكتفوا بالعلل الأولى، فزادوا الثواني والثوالث، وكان واضع أسّ العلل هو الخليل بن أحمد الذي أجاب عمن سأل عن التعليلات التي أتى بها، "فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه" (الزجاجي، 1986، 65). ولم تخرج العلامات الإعرابية عن هذا المنهج التعليلي، فقد وجدوا صلتها بالمعنى ودلالتها عليه في مقامات كلامية كثيرة.

ولما صار أمر العلامات الإعرابية في سياقات كثيرة حاسم في تحديد قصد المتكلم تبينت حاجة متكلمي العربية إلى معرفة القواعد الموصلة إلى هذا الفهم، وقد بين ابن الأثير، وهو يتحدث عن الحاجة للنحو في بعض الكلام لضرورة الإفهام، أن أكثر أقسامه المدونة لا يحتاج إليه في الإفهام، وضرب لذلك أمثلة، ثم بين ما لا يفهم من الكلام إلا بالإعراب، وهو ما دلت صيغته الواحدة على معان متعددة من ذلك تقديم المفعول على الفاعل، كضرب زيد عمرو، فإن الوقف يُشْكل، ولا يعرف المفعول من الفاعل، ولم يفهم ما يراد من الكلام (ابن الأثير، دس، 42/1).

وكثيرًا ما يأتي التركيب الواحد حاملًا لأكثر من معنى إذا تغيرت علامة الإعراب للكلمة الواحدة فيه أو أكثر، فيكون القصد مختلفًا لاختلاف العلامة، فإذا اتفق أن كان

التركيب واحدًا وتغيرت العلامة الإعرابية في كلمة ما من هذا التركيب، بما تجيزه قواعد اللغة، دل ذلك أن المتكلم قصد في إحداهما غير القصد في الآخر. وإذا كانت العلامة الإعرابية محدودة، والتغيير محدود، فستكون المعاني المرادة محدودة، وبذلك تستدل على قصد المتكلم.

المبحث الثاني: دلالة العلامات الإعرابية على قصد المتكلم بالاحتمالات الإعرابية

تجيز القواعد النحوية استعمال أكثر من علامة إعرابية للكلمة الواحدة في التركيب الواحد، فينقلها هذا التغيير من معنى إلى آخر، ومن وظيفة نحوية إلى أخرى، بحسب المعنى الذي يقصده المتكلم، فمن خصائص العربية أنها تتيح للمتكلم أن يستوعب بحركة واحدة خارجة عن بنية الكلمات معاني كثيرة.

وإذا جاز أن تحتمل اللفظة في التركيب أكثر من توجيه إعرابي، تتغير به العلامة الإعرابية، وجاءت الرواية على واحد منها أو بعضها، فالأصل أن يقدم المروي على سائر التوجيهات المحتملة؛ لأن المروي هو الحامل لقصد المتكلم. ومن أمثلة ذلك ما ناظر فيه الكسائي الأصمعي بحضرة الرشيد (الزجاجي، 1980، 89)، حين أنشد الأول قول الشاعر[1]:

أنى جزوا عامرًا سوأى بفعلهمُ ... أم كيف يجزونني السوأى من الحسنِ

أم كيفَ ينفعُ ما تُعطي العَلوقُ بِهِ ... رِئْمانَ أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

فقال الأصمعي: إنما هو رئمان بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا. يجوز رئمانُ، ورئمانَ، ورئمانِ أنفه، بالرفع والنصب والخفض. أما الرفع فعلى الرد على (ما)؛ لأنها في موضع رفع بينفع فيصير التقدير: أم كيف ينفع رئمان أنف. والنصب بتعطي، والخفض على الرد على الهاء التي في به. قال: فسكت الأصمعي، ولم يكن له علم بالعربية، وإنما كان صاحب لغة.

1 – جاء البيت منسوبا لأفنون التغلبي، واسمه: صريم بن معشر في ولسان العرب 10/ 268، وخزانة الأدب: 11/ 139، 142، والدرر: 6/ 111، وشرح اختيارات المفضل: ص 1164.

بهذا النص يتبين تمكن المتكلم (الراوي) من المعرفة المسبقة بالاحتمالات الإعرابية التي تجيزه قواعد اللغة، والمتكلم في هذا المقام نحوي عليم بالتوجيهات النحوية، وقد أخرجه هذا التمكن من حرج الجهل بالرواية الصحيحة عن الشاعر التي تكون مقتصرة على وجه واحد هو المسموع الذي قاله وقصد المعنى من ورائه. (الدماميني، 1928، 187/1)، وهو الذي تلقاه الأصمعي بالنصب رواية قبل أن يسمعه في هذا المقام على غير الوجه الذي حفظه، وكان اعتراضه على مخالفة الرواية وليس جهلًا بالتوجيهات.

بالقاعدة، ويجد معنى يخرّجه عليه بما يناسب الحركة الإعرابية بتعددها، فالتزام الرواية قد يكون ملبسًا على أحد طرفي الخطاب، مما يغيب فهمه أو يلبس عن المتلقي من قصد المتكلم.

وسنتناول في هذا البحث ما يدل على ذلك بنماذج تركيبية مختلفة، احتوى التركيب الواحد منها كلمة أو أكثر، وتغير معناها بتغير العلامة الإعرابية، وفقًا للاحتمالات الإعرابية التي تتيحها القواعد النحوية.

1-من دلالات تغيير العلامة بين الرفع والنصب

تغيير علامة إعراب كلمة في تركيب ما قائم على الوعي بقواعد اللغة، فهو يغير وظيفتها النحوية ومعنى الكلام، ولا يكون التغيير إلا عن قصد يريد المتكلم به معنى ما، وقد أورد ابن فارس مثالًا تتسع اللغة للنسج على منواله أمثلة كثيرة في مواقف كلامية مختلفة، وهو: هذا غلامٌ أحسنُ منه رجلٌ، وهذا غلامًا أحسنُ منه رجلاً.

فتغيير حركة الإعراب في كلمتي (غلام ورجل) في الجملتين السابقتين من الفتح إلى الرفع يغير المعنى، وفي كليهما تكون دالة على قصد مختلف. ففي حال نصب (غلام ورجل) يكون قصد المتكلم أن حال شخص بعينه، وهو غلام، أحسن منه وهو رجل، وفي حال رفع الكلمتين يكون القصد أن ثمة غلام وهو المشار إليه، هناك غلام أحسن منه (ابن فارس، 1997، 143).

وقد فرض اسم الإشارة، (هذا) في المثال السابق توقع الخبر ليكتمل المعنى، وهو ما يتوقعه المستمع وتحقق. ولأنه خبر مفرد نكرة وجب رفعه، وهو الأصل، فقد جاء منصوبًا خلافًا للأصل، فينصرف إعرابه إلى الحال بهذه العلامة، فأكمل الخبر بالتفضيل؛ ليكون

التفضيل بين حالين لشخص واحد. والمعنى يختلف إن جاء الخبر بعد اسم الإشارة نكرة مرفوعة، فيكون التفضيل بعد اكتمال ركني الجملة الأولى (هذا علام)، ليفضل بالجملة الأخرى رجلا عليه.

وهذا المستوى من التأثير فرضه المتكلم على المستمع ونقله من معنى إلى آخر بدلالة علامة الرفع في الخبر، وعلامة النصب في الحال، وطرفا الخطاب على وعي سابق بالتوجيهين النحويين، ودلالة العلامة الإعرابية على المعنيين، وإمكانية تداول الجملة واستبدال وحداتها اللغوية بما يتناسب مع الموقف الكلامي، فتقول: أنت طبيبًا أحسن منك مثقفًا، وهي معلمة أحسن منها ربة منزل، وهكذا.

2-من دلالات علامة الرفع منونًا وغير منون في اسم الفاعل

يختلف هذا النوع عما سبق، فالعلامة الإعرابية هنا واحدة، وإنما اختلف شكلها؛ فتحولت من تنوين الرفع إلى الرفع فقط، ومع ذلك تغير معنى الجملة شكلًا ومعنى، فلو أن قائلًا قال: (هذا قاتلٌ أخي)، بالتنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي)، بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قتله (ابن قتيبة، 11). فمن حيث الشكل مع التنوين، فإن التنوين يمنع الإضافة ويعمل الاسم في ما بعده، فيكون مفعولًا به، ومع الرفع يصير اسم الفاعل مضافًا وما بعده مضافًا إليه. ومن حيث المعنى، فإن الحدث الذي في اسم الفاعل مع التنوين لا يكون قد حدث، وإنما يتوقع حدوثه مستقبلا، وبدونه يكون الحدث قد وقع.

ومن هذه المعاني الدقيقة ما أورده ابن جني لمن قال: هنّ حواجُّ بيت الله، وهن حواجٌّ بيت الله. تغيرت علامة الرفع في اسم الفاعل من الضمة، بلا تنوين، إلى الضمة بتنوين، فتغير المعنى وتغيرت علاقات الكلمات في التركيب؛ فبغير التنوين تكون النسوة قد حججن، ومع التنوين في حال أردن الحج (ابن فارس، 1997، 142). إن هذا التغيير البسيط يثبت تهمة بحجم القتل أو ينفيها، ويثبت فريضة الحج أو ينفيه، وهو ما يعكس خطر العلامة الإعرابية، وخطر الخطأ في فهم دلالتها على قصد المتكلم، وإدراك مراده، ويكون الفعل الكلامي بها إنجازيًا.

3- من دلالات العلامة في الاسم الذي بعد (كم) و(أحسن)

أ- الاسم بعد (كم)

تتغير العلامة الإعرابية للاسم بعد كم، بحسب الغرض الذي يريده المتكلم، فقد يقول المتكلم: (كم رجلاً عندك قال الحق)، و(كم رجلٍ عندك قال الحق)، و(كم رجلٌ عندك قال الحق). ففي حالة نصب ما بعد (كم) تكون (كم) استفهامية، والسؤال عن عدد الرجال الذين قالوا الحق عنده، وفي حالة جره تكون (كم) خبرية، ويراد بها التكثير وليس الاستفهام، ويكون المعنى أن رجالاً كثيرين قالوا الحق عنده، وفي حالة الرفع يكون المعنى: كم مرة رجل عندك قال الحق، ويكون السؤال عن عدد المرات التي قال فيها الحق رجل عنده، فالسؤال عن رجل واحد كم مرة قال الحق (السامرائي، 2017، 51). فمع تغير العلامات الثلاث تغيرت الأساليب؛ فمن الاستفهام عن عدد الرجال الذين قالوا الحق إلى التكثير إلى الاستفهام عن رجل واحد قال الحق. ولا يكون تغيير المتكلم للعلامات إلا عن قصد، تحقيقًا للمعنى الذي يريد أن يوصله للمستمع

وقد يكون ما قصده المتكلم وأتت به الرواية من علامة إعرابية أقوى في المعنى من الأوجه الجائزة في العربية لذات الكلمة التي تجيز القواعد النحوية تغييرها لعلامة أخرى، من ذلك ما قيل في بيت الفرزدق:

كم عمّةٍ لك يا جرير وخالةِ فدعاءَ قد حلبت عليّ عِشاري

فكلمة عمة ومثلها خالة تحتمل وجوهًا إعرابية مختلفة، فيجوز فيهما الرفع والنصب والجر، وقد فاضل بعض اللغويين بين هذه الاحتمالات، فالبغدادي يقول إن الجر والنصب أبلغ من الرفع؛ لأن فيهما دلالة على أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتهنات، والرفع يدل على أن له عمة واحدة حلبت له العشار، ورتب السيرافي أفضلية الدلالة تصاعديًا: الخفض، فالنصب، فالرفع (البغدادي، 1997، 487/6).

ب- الاسم بعد (أحسن)

تتغير العلامة الإعرابية من (أحسن)، كما تتغير في الاسم بعده بسبب ذلك التغير، ويتخير المتكلم منها ما يحقق به القصد الذي يريده، وتتنوع الأساليب داخل التركيب

الواحد، فتقول: ما أحسنَ زيدًا، وما أحسنُ زيدٍ، وما أحسنَ زيدٌ. فيظهر في هذا التركيب ثلاثة أساليب مختلفة المعاني ثبتت بتغير علامات الإعراب.

وإن سقطت العلامات الإعرابية عن هذه الجملة خفي قصد المتكلم، فإن قال المتكلم: ما أحسن زيد، ولم يبيّن الإعراب في ذلك، لما علمنا غرضه منه، إذ يحتمل أنه يريد به التعجب من حسنه، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه، فإذا قلت: "ما أحسنَ زيدًا لكنت متعجبًا، ولو قلت: ما أحسنَ زيدٌ لكنت نافيًا، ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ لكنت مستفهمًا عن أي شيء منه حسن. فلو لم تعرب في هذه المواضع للتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالة الالتباس واجب" (الأنباري، 1999، 24–25). إن كل أسلوب من هذه الأساليب جاء على تركيب واحد، والمتغير هو علامات الإعراب، وتتغير بها وظائف الكلمات في التركيب، وتتغير الأساليب، ويستدل على قصد المتكلم.

4- من دلالات علامة الإعراب في الاسم الذي بعد واو العطف

الأصل في المعطوف أن يكون بإعراب المعطوف عليه، ويخالف هذا الأصل لتحقيق مقاصد كلامية بمغايرة العلامة الإعرابية لعلامة المعطوف عليه، من ذلك القول المشهور: لا تأكلْ السمك وتشربَ اللبن. وهذا المثال تناقلته كتب النحو، والإلغاز، فكأنه متفرد بذاته، وشاذ في بابه، والحقيقة أن ألفاظه تستبدل، وتتسع أمثلته والحاجة إليه في مقامات كثيرة.

(لا) في هذا التركيب وما يمكن أن يجيء على منواله دالة على النهي معنى، وجازمة إعرابا للفعل المضارع بعدها، وأما الفعل التالي للواو فيجوز فيه: النصب، والرفع، والجزم. وتجري عليها المعاني، بحسب العلامة الإعرابية المترتب عليها فهم قصد المتكلم. ففي حال الجزم يكون المعنى النهي عن أكل السمك وشرب اللبن؛ لأن الفعل (شرب) معطوف على تأكل، وفي حال النصب يكون المعنى النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وله أن يفعل ذلك في فترتين مختلفتين، وفي حال الرفع يكون المعنى النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن (السامرائي، 2000، 33/1).

والمتكلم العربي استعمل تراكيب جعل فيها الواو صالحة لأن تكون واو عطف وواو

معية، كما في قولهم: جاء الشتاء والحطبَ، وجاء الشتاءُ والحطبُ. فالأول لم يرد مجيء الحطب، وإنما الحاجة إليه، والثاني: أراد مجيء الحطب (ابن فارس، 1997، 134). وليس له من حيلة للتفريق بين القصدين والاستدلال عليهما إلا بالعلامة الإعرابية، إما بالإتباع أو بالنصب للمعية، خلافًا لتراكيب أخرى يكشف التركيب عن وجوب اقتصاره على أحد المعنيين، وقد أدرك المتكلم والمستمع مسبقًا، أن تغير العلامة الإعرابية بعد الواو إلى النصب هو قطع العطف إلى المصاحبة، فيختار هذا القطع ليوصل القصد الذي يريد.

فالعطف بالواو يستلزم المشاركة في اللفظ والمعنى؛ فيشترك ما بعده في ما دخل فيه ما قبله، من غير ترتيب، وإنما مطلق الجمع (ابن هشام، 1985، 245/2)، وعليه فإن العلامة الإعرابية واحدة في الاسم الذي قبل الواو والذي بعده عطفًا، خلافا للمفعول معه، فإن ما بعد الواو يلزم النصب، ولا تفيد الاشتراك، وإنما تفيد المصاحبة، وتتعين لها بوجود مانع العطف.

المبحث الثالث: دلالة العلامة الإعرابية على قصد المتكلم كما جاءت به الرواية

يحتمل اللفظ في الكلام أو الجملة أكثر من علامة إعرابية بسعة القواعد النحوية، ويختلف المعنى، بحسب اختلاف العلامة، وقد روي هذا التركيب بهذه الاحتمالات الإعرابية أو بعضها، كما هو ثابت في النصوص القرآنية بتعدد القراءات، وقد يرد في الشعر، وهو ما يتناوله هذا المبحث، على النحو الآتي:

1- من دلالات علامة الإعراب منونة وغير منونة

سبق بيان أن التنوين مانع للإضافة، فلا يجتمع تنوين وإضافة في كلمتين صالحتين للتركيب الإضافي، وتتغير الجملة شكلًا ومعنى بالإضافة والتنوين، من ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾ (الأنعام، من الآية: 83). قرأ ابن كثير ونافع وابن عمرو وعامر بالإضافة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالتنوين (ابن مجاهد، 1400، 261). والمعنى المراد بالإضافة: نرفع منازل ومراتب من نشاء، أما مع التنوين فيكون

المعنى: نرفع من نشاء مراتب.

وما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ (الطلاق، من الآية: 3). قرأها القراء بالغٌ بالتنوين إلا حفصًا، وقرأها المفضل عن عاصم: بالغُ أمره، بالإضافة. وقرئت: إن الله بالغٌ أمرُه، بالغًا أمرَه (ابن مجاهد، 1400، 418، والسيوطي، 1974، 415/4). فقراءة بالغُ أمره، أي: إن الله يفعل ما يريد، وبتنوين (بالغ) ورفع (أمره) يكون المعنى: إن الله يبلغ أمره وينفذ (الزجاج، 1988، 184/5). وبالغًا بالنصب على الحال، ويكون الخبر (قد جعل الله لكل شيء قدرا) (الزمخشري، 1407، 556/4).

2- من دلالات العلامة بعد أداة الاستثناء (إلا)

يجوز في المستثنى بعد إلا النصب على الاستثناء أو التبعية بدلًا من المستثنى منه، إذا كان المستثنى تامًا منفيًا متصلًا أو منفصلًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (النساء، من الآية: 157)، بالرفع والنصب. وقد "أجمع القراء على نصب (إلا اتباع الظن)؛ لأن لغة الحجاز التزام النصب في المنقطع" (السيوطي، 1974، 124/2)، وهو استثناء ليس من الأول، فالمعنى: ما لهم به من علم، لكنهم يتبعون الظن. وإن رُفعَ جاز على أن يُجْعَلَ عليهم اتباعُ الظن، كما تقول العرب: تحيتك الضربُ وعتابُكَ السيفُ (الزجاج، 1988، 128/2)، فهو استثناء منقطع؛ لأنّ اتباع الظن ليس من جنس العلم (الزمخشري، 1407هـ، 587/1).

3- دلالة العلامة على التبعية

أ- التبعية بالنعت

قرئت كلمة (الحق) في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ (الكهف: 44)، بالرفع والكسر (ابن خالويه، 1401هـ، 255)، فالرفع قراءة أبي عمر والكسائي، والباقون بالجر (الزجاج، 1988، 290/3). وعند الفراء: "النصب فِي الحق جائز، يريد حقا؛ أي: أخبركم أن ذلك حق، وإن شئت خفضت الحق، تجعله من صفة الله تبارك وتعالى، وإن شئت رفعته فتجعله من صفة الولاية" (الفراء، دس، 154/1).

وقرئت كلمتا (خضر وإستبرق) قراءات مختلفة من قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ (الإنسان: 21). فقرأ (خضرٍ) بالخفض ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر، و(إستبرق) بالرفع، وقرأ أبو عمرو وابن عامر (خضر) بالرفع، و(إستبرق) بالخفض، وقرأ حمزة والكسائي بخفض الكلمتين صفة لسندس (ابن مجاهد، 1400هـ، 664-666). أفرزت هذه القراءات صورًا للكلمتين التابعتين للجملة قبلهما، فخفضت الأولى ورفعت الثانية، ورفعت الأولى وخفضت الثانية، وخفضتا معا ورفعتا معا. وهذه العلامات المتغيرة يختلف بها المعنى، بحسب قصد المتكلم، ولأن المضاف قبلهما مرفوعا قبلهما، فإن رفعتا أو إحداهما كانت صفة لها برابط الحركة المتفقة، وإن جرتا أو أحدهما تبعت المضاف إليه برابط الحركة أيضا.

ب- التبعية بالعطف

قرئت وأرجلكم بالكسر والفتح من قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ (المائدة: 6) (سيبويه، 1988، 91/1). "فمن قرأ بالنصب عطفًا على الوجوه كانت الأرجل مغسولة، ومن قرأ بالجر عطفًا على الرؤوس كانت ممسوحة" (الزركشي، 1975، 102/4)، فالقراءة بالجر عطفًا على الرؤوس يكون حق الأرجل المسح كالرأس، ولا يصرفه عن هذا الحكم غير قراءة الرفع عطفًا على ما قبل رؤوسكم، فيكون الحكم غسل الرجل وتركه إلى المسح يبطل الوضوء.

وقد أحالت الحركة الإعرابية إلى أرجلكم ما ترتبط به من الكلام قبلها وهي المعطوفات قبلها ابتداء بوجوهكم، على الرغم من أنه قد فصل بينهما بالجار والمجرور (برؤوسكم)، مما يترتب عليه حكم شرعي وهو وجوب الغسل خلافا للصورة الأخرى وهي الجر، فإنها تكون معطوفة على الجار والمجرور قبلها، ويكون حكمها كحكم ما عطفت عليه وهو المسح وليس الغسل، فترتب على تغير العلامة تغير القصد. وهنا تبرز الكفاءة التداولية المتمثلة بالثقافة الدينية التي يجب تحققها في المتلقي لمثل هذه النصوص الدينية.

4- من دلالات تغيير العلامة رفعًا ونصبًا

وردت لفظة (نزاعة) بقراءتين في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى (15) نَزَّاعَةً لِلشَّوَى﴾ (المعارج: 15-16). فقرأها حفص عن عاصم بالنصب (نزاعةً)، وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم بالرفع (ابن مجاهد، 1400هـ، 650). فالنصب على الحال، والرفع خبر إن (العكبري، 1979، 262/1)، وقيل: الرفع على أنها بدل من لظى، أو على الاستئناف، والتقدير: هي نزاعة (الطبري، 2000، 607/23).

والنصب على الحال يحسم قصد المتكلم ولا يشتت المتلقي، ويفتح الرفع باب الاحتمالات الإعرابية، كما أوردها المفسرون والمعربون، فتحتمل الخبر والبدل والاستئناف، وكلها تبقي الكلام مرتبطًا بسابقه غير أن إعرابها بدلًا يجعلها المقصودة بالكلام، والاستئناف يفرض تقدير مبتدأ محذوف.

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَاوَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ (هود، من الآية: 72). بنصب (شيخًا) على الحالية، ورفعه على أنه خبر ثانٍ (الرازي، 1420هـ، 375/18). وزاد الزمخشري القول بأنه مبتدأ (الزمخشري، 1407هـ، 135/2).

فيكون القصد من النصب أنها أرادت أن تبين أن بعلها في حال الشيخوخة، ولا يحتمل تأويلًا آخر، فالقصد معلوم يقينًا، أما الرفع فعلى الرغم من ثبوت ذلك قراءة، لكنه يفتح باب التأويل، وتوظيف توجيهين إعرابيين هما: إعراب شيخ خبرًا ثانيًا، أو مبتدأ خبره محذوف.

وفي قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ (البقرة:214). قرأها نافع: (حتى يقولُ)، بالرفع (القرطبي، 2006، 411/3). ويكون المعنى، أن قول الرسول والذين معه: متى نصر الله، هو علة لزلزالهم. فإذا كان الفعل المضارع مسببًا عما قبله وهو بعد حتى رفع، وهذا شرط من شروط رفعه بعدها (ابن هشام، 1403هـ، 68)، وجاء منصوبًا في قراءة أخرى: (حتى يقولَ)، فالمعنى أن زلزلتهم حتى قال الرسول والذين معه: متى نصر الله.

5- دلالة العلامة على نوع الأسلوب

تتحكم العلامة الإعرابية في تحديد الأسلوب الذي اختاره المتكلم، كما مر بنا في المبحث السابق، ومن الأمثلة على ذلك قول عتبان الحروري (مطلوب، 1993م، 205).

ومِنّا سويدٌ والبَطينُ وقعنبٌ ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ

هذا البيت جزء من قصيدة قاله صاحبه في مقامين مختلفين، ولم يغير فيه شيئا سوى حركة كلمة المضاف (أمير) من الرفع إلى النصب، فتغير المعنى وأنقذت هذه الحركة الشاعر من سطوة هشام بن عبد الملك بن مروان، فقد كان الشاعر خارجيًا مناهضًا لحكم الأمويين، وهو يفتخر بقادة الخوارج، منهم: شبيب بن يزيد الخارجي الذي أخبر الشاعر أنه أمير المؤمنين، فرفع بذلك (أمير) على الابتداء، فتكون شبه الجملة في محل رفع خبر مقدم، وشبيب بدل. فالرواية على هذا النحو تثبت أن قصد الشاعر هو الإخبار بأن منهم أمير المؤمنين المسمى شبيب. وهذا ما قاله الشاعر على الحقيقة في ظل الصراع على السلطة مع الدولة الأموية، وهذا هو المقام الأول.

تحول هذا البيت من شعر سياسي يعكس حجم الصراع على السلطة إلى ما يسميه البلاغيون: المواربة (مطلوب، 1993، 705)، بحركة إعرابية واحدة هي الفتح التي حولت الخبر إلى إنشاء، والهجاء والفخر إلى مدح وتزلف، وليمنع عن نفسه العقوبة التي قد تطيح برأسه إلى تقريب ومكافأة في المقام الآخر للشاعر نفسه، فعمد إلى فتح كلمة (أمير)؛ ليتحول الأسلوب إلى نداء، فقال: إنما هي أمير المؤمنين على النداء (الدينوري، 1418هـ، 155/2)

وقد حقق هذا المعنى في البيت إمكانية قبول كلمة (أمير) لحركة الضم، ومجيء لفظ (أمير المؤمنين) صالحًا للنداء، وإخراجه عما قبله وما بعده، مع جواز حذف أداة النداء، ويكون المنادى في هذا المقام هو الخليفة الأموي. لكن الأسلوبين مختلفان، فالأول: إخبار بما يحتمل الصدق والكذب، والثاني: إنشاء يراد به تنبيه المخاطب، ولا يحتمل تصديقا ولا تكذيبا. وهذا المثال كغيره من الأمثلة قد يأتي على منواله أمثلة كثيرة وفي مقامات مختلفة، ويتطلب الانتقال بين الأسلوبين وتحقيق مثل هذه المعاني، الكفاءة اللغوية لدى طرفي الخطاب.

النتائج

- للعلامة الإعرابية أثر كبير في الدلالة على قصد المتكلم وهي في مقامات أخرى يعد وجودها فاصلًا في الدلالة على القصد، ولا يقوم مقامها قرينة أخرى.
- تحتمل العلامة الإعرابية لبعض الكلمات، داخل التركيب الكلامي، توجيهين إعرابيين أو أكثر، بحسب ما تتيحه القواعد النحوية، وإدراك قصد المتكلم يعتمد على الإحاطة المسبقة من قبل طرفي الخطاب بهذه التوجيهات الدقيقة التي تفترضهما، محيطين بها قبل حصول الخطاب، وهي التي تسمى الكفاءة اللغوية.
- تتيح هذه العلامات الزائدة عن اللفظ للمتكلم حرية في الكلام وسعة فيه من حيث التقديم والتأخير والحذف والذكر وتزيل اللبس في مقامات كلامية كثيرة. ولقد عملت أفكار العلماء المختصين فيها وفي تأثيرها ودلالاتها.
- الكفاءة اللغوية لدى المتلقي ضرورية لإدراك قصد المتكلم بالعلامة الإعرابية، واستيعاب الاحتمالات الإعرابية المختلفة، لكيلا يقع في مظنة انعدام الفهم المؤدي إلى فشل التواصل الكلامي.
- صرامة الرواية في النص المقدس تمنع استعداد المتلقي للقبول بمعنى آخر تجيزه القواعد اللغوية بتغيير حركة الإعراب، لكونها توقيفية، لكن السعة قائمة مع غيره من النصوص.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن القوطية،.ابن الأثير، ضياء الدين (ت:637هـ)، (د س)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر لطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.
- الأزدي، ابن دريد (ت:321هـ)، (1987م)، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير البعلبكي، ط1، دار العلم للملايين: بيروت.
- الإستراباذي، رضي الدين (ت: 686هـ)، (1975م)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس: ليبيا.
- الآمدي، أبو الحسن علي (ت: 631هـ)، (1404هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تح: سيد الجميلي، ط1، دار الكتاب العربي: بيروت.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت:577هـ)، (1999م)، أسرار العربية، تح: محمد البيطار، ط1، مطبوعات المجمع العلمي العربي: بدمشق.
- الأندلسي، أبو حيان (ت: 745هـ)، (1420هـ)، البحر المحيط، ط1، دار الفكر: بيروت.
- الأنصاري، ابن هشام (761هـ)، (1979م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط5، دار الجيل: بيروت.
- الأنصاري، ابن هشام (761هـ)، (1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، محمد علي حمدالله، (د ط)، دار الفكر: دمشق.
- الأنصاري، ابن هشام (ت: 761هـ)، (1383م)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط11: القاهرة.
- برارات، عائشة، (2009م)، أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- البريهي، أحمد لطف، (يونيو، 2024م، ع14)، القصد التواصلي في أسماء الحروف المقطعة في فواتح بعض سور القرآن الكريم، مجلة جامعة سيرت للعلوم الإنسانية، سيرت، ليبيا.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر (1093هـ)، (1997م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبدالسلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي: القاهرة.
- بوقرة، نعمان، (2019م)، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط1، مكتبة الآداب: القاهرة.
- التهانوي، محمد بن علي، (1996م)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ط1،

مكتبة لبنان ناشرون: بيروت.
- التونجي، محمد، (د س)، المعجم المفصل في الأدب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جبل، محمد حسن، (2000م)، دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، ط2، البربري للطباعة الحديثة: مصر.
- الجرجاني، عبدالقاهر (ت: 471هـ)، (2004م)، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، ط5، مكتبة الخانجي: القاهرة.
- الجرجاني، عبدالقاهر، (ت: 471هـ)، (1972م)، شرح الجمل في النحو، تح: علي حيدر، ط دار الحكمة: دمشق.
- الجرجاني، علي بن محمد (ت: 392هـ)، (1405هـ)، كتاب التعريفات، تح: إبراهيم الإيباري، ط1، دار الكتاب العربي: بيروت.
- الجرجاني، علي بن محمد (ت: 816هـ)، (2004م)، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دط، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير: القاهرة.
- الجوزية، ابن قيم الحوزية (ت:751هـ)، (1991م)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: محمد عبد السلام إبراهيم، ظ1، دار الكتب العلمية: بيروت.
- جون، سيرل، (2009م)، القصدية بحث في فلسفة العقل، تر: أحمد الأنصاري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، بالاشتراك مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
- ابن جني، أبو الفتح (ت: 392هـ)، (1429هـ)، الخصائص، تح: عبدالحميد هنداوي، ط4، عالم الكتب: بيروت.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (646هـ)، (2010م)، الكافية في علم النحو، تح: صالح الشاعر، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة.
- ابن خالويه الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1401هـ)، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق: بيروت.
- الداني، أبو عمرو (ت:444هـ)، (1984م)، التيسير في القراءات السبع، تح: أوتو تريزل، (د ط)، دار الكتاب العربي: بيروت.
- الدماميني، محمد بن أبي بكر، (1928م)، شرح الدماميني على المغني اللبيب، تح: أحمد عزو عناية، ط1، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر: بيروت
- الدينوري، ابن قتيبة (ت: 276هـ)، (1418هـ)، عيون الأخبار، دار الكتب العلمية: بيروت.
- الدينوري، ابن قتيبة (ت: 276هـ)، (د س) تأويل مشكل القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين، (دط)، دار الكتب العلمية: بيروت.
- الرازي، فخر الدين (ت: 606هـ)، (1420هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الرازي، محمد بن أبي بكر (ت:666هـ)، (1999م)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد،

ط5، المكتبة العصرية الدار النموذجية: بيروت–صيدا.
- الزبيدي، محمد مرتضى، (1993م)، تاج العروس من جواهر القاموس، (د ط)، وزارة الإعلام: الكويت.
- الزجاج، أبو إسحاق (ت: 311هـ)، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب: بيروت.
- الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، (1406هـ–1986م)، الإيضاح في علل النحو، ط5، تح: مازن المبارك، دار النفائس: بيروت.
- الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، (1980م)، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تح: عبد الحسين المبارك، دار الرشيد: بغداد.
- الزركشي، أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت:794هـ)، (1957م)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه: القاهرة.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود (ت: 538هـ)، (1407هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تح: عبدالرزاق المهدي، ط3، دار الكتاب العربي: بيروت.
- السامرائي، فاضل، (2000م)، معاني النحو، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: الأردن.
- السامرائي، فاضل، (2017م)، الجملة العربية والمعنى، ط1، دار ابن كثير، دمشق.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، (1988م)، الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي القاهرة.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل (458هـ)، (2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبدالحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين (911هـ)، (1974م)، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين (ت: 911)، (1974م) إتحاف فضلاء البشر الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الشهري، الهادي ظافر، (2004م)، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ظ1، دار الكتاب الجديدة المتحدة: بيروت–لبنان.
- الشوكاني، حمد بن علي (1250هـ)، (1414هـ) فتح القدير، ط1، دار ابن كثير– دار الطيب: دمشق – بيروت.
- الشمسان، أبو أوس إبراهيم، (21–1431/3/24هـ)، تعميم النمط في النحو العربي، دراسة في منهج التقعيد، الندوة الدولية قضايا المنهج في الدراسات اللغوية والأدبية النظرية والتطبيق، جامعة الملك سعود– كلية الآداب، الرياض.

- صحراوي، مسعود، (2003م)، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط1، دار الطليعة للنشر والتوزيع: بيروت. لبنان.
- الطبري، محمد بن جرير (ت:310هـ)، (2000م) جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة.
- الطوانسي، شكري، (سبتمبر، 1434هـ-2013م)، المقام في البلاغة العربية دراسة تداولية، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج42،ع1.
- عبد الرحمن، طه، (1998م)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1.
- العبد، محمد، (1426هـ-1995م) النص والخطاب والاتصال، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي: القاهرة.
- عبداللطيف، محمد حماسة، (2001م)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د ط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- العبيدان، موسى بن مصطفى، (2002م)، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط1، دار الأوائل للنشر والتوزيع: دمشق سوريا.
- العكبري، أبو البقاء (ت: 616هـ)، (1979م)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت.
- عمايرة، خليل، (1998م)، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر (5)، ط1، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، دمشق.
- الفاخوري، عادل، (1985م)، علم الدلالة عند العرب، ط1، دار الطليعة، بيروت.
- ابن فارس، أحمد، (ت:395هـ)، (1997م)، الصاحبي في فقه اللغة، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت.
- ابن فارس، أحمد (ت: 395هـ)، (1979م)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام هارون، دار الفكر: بيروت.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت:207)، (د س)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة: مصر.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: 170هـ)، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: بيروت.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1985م)، الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد، تح: فخر الدين قباوة، ط1، مؤسسة الرسالة: دمشق.
- الفيروزآبادي، مجد الدين (ت:817هـ)، (2005م)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في

مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت.
- القرطبي، ابن مضاء، (ت: 592هـ)، (1979م)، الرد على النحاة، التمهيد، تح: محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام.
- القرطبي، محمد بن أحمد، (2006م) الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد المحسن التركي، ومحمد رضوان، ط1، دار الرسالة: بيروت.
- الكفوي، أبو البقاء (ت: 1094هـ)، (د س)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- اللبدي، محمد سمير، (1985م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- لوشان، علي آيت، (2000م)، السياق والنص الشعري، ط1، مطبعة النجاح الجديدة: المغرب.
- المبرد، أبو العباس (ت:285هـ)، (د س)، المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب: بيروت.
- ابن مجاهد، أبو بكر (ت:324هـ)، (1400هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف: مصر.
- مجموعة من المؤلفين، (2004م)، العلاماتية وعلم النص، إعداد وترجمة: منذر عياشي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- مطلوب، أحمد، (1993م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ط2، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- معرفة، محمد أحمد، (1937)، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط1، مطبعة السعادة: القاهرة.
- أبو المكارم، علي، (2008م)، الحذف والتقدير في النحو العربي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت:711هـ)، (1414هـ)، لسان العرب، ط3، دار صادر للطباعة والنشر: بيروت.